

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين،
 من أمانة عمان
 ٩/١٧

تحية طيبة وبعد،

إشارة إلى الموضوع اعلاه نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة

العادي المؤجل المنعقد بتاريخ 2018/8/5 المتعلق بالبيانات المالية لعام 2017.

المدير العام

الدكتور قاسم النعواشي

✓ نسخة/المادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين
✓ نسخة/المادة بورصة عمان المحترمين

✓ نسخة/المادة بورصة عمان المحترمين



أُمُّ—وال
إِنْشِيسَت

**هيئة الأوراق المالية
الذاتة الادارية / الدنوان**

١٧٠ ايلول ٢٠١٨

الرقم التسلسل
الجهة المختصة
١٥٩٤٦١

افتتح الاجتماع رئيس مجلس إدارة شركة أموال انفست م.ع.م/السيد محمد علاوي مرحباً بالسادة الحضور وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/الدكتور أيمن الشرايري وممثل شركة تدقيق الحسابات (المكتب الدولي المهني)/الدكتورة ريم الاعرج، ثم انتقل الحديث الى الدكتور أيمن الشرايري/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات لبيان قانونية الجلسة.

بين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/الدكتور أيمن الشرايري بأن عدد المساهمين الحضور (30) مساهماً من أصل (7325) مساهم يحملون بالأصالة (5970677) سهماً وبالوكالة (5890392) سهماً. أي ما مجموعهم (11861069) سهماً، وتشكل ما نسبته (26.358%) من رأس مال الشركة والبالغ (45000000) دينار/سهم. كما حضر ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء. وحضر ممثل مدقق حسابات الشركة وهو المكتب الدولي المهني. وعليه بين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور أيمن الشرايري أن الجلسة قانونية بمن حضر من المساهمين كون الاجتماع مؤجل، وذلك وفقاً لاحكام القانون وأن جميع القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع ملزمة للمساهمين الحاضرين وغير الحاضرين للاجتماع، وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات. وافقت الهيئة العامة على تعيين السيدة آية الذهبي كاتبة للجلسة، كما وافقت الهيئة العامة على تعيين كل من السيد محمود خميس والسيد سيف المصاروة مراقبين لفرز الأصوات.

ملخص نتائج الاجتماع:

- ناقشت الهيئة العامة للشركة كافة المواضيع المدرجة في جدول الاعمال واتخذت القرارات الآتية:
1. تمت تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق ووافق الهيئة العامة بالإجماع على ما ورد في المحضر.
 2. صادقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2017/12/31.
 3. صادقت الهيئة العامة على البيانات المالية عن السنة المنتهية في 2017/12/31 بالأغلبية حيث صوت مع القرار ما نسبته 86% من الحضور.
 4. وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بالأغلبية حيث صوت مع القرار 86% من الحضور بحدود القانون.
 5. قررت الهيئة العامة انتخاب السادة المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات/ زينات عادل الصيفي إجازة رقم (431) مدققي حسابات للسنة المالية 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
 6. تم تثبيت عضوية عضو مجلس الإدارة السيد سليم قموه.
 7. وتحت بند ما يستجد من أمور، طلب مساهمون يملكون أكثر من 10% من أسهم الحضور، مناقشة مستجدات اتفاقيات التسوية مع السيد فايز الفاعوري. وفي ضوء ذلك قررت الهيئة العامة إمهال السيد فايز الفاعوري لتنفيذ التسويات إلى نهاية دوام يوم 2018/9/25 وذلك لتنفيذ كامل شروط اتفاقيات التسوية وملحقاتها، وإلا تعتبر جميع اتفاقيات التسوية لاغية".

مجريات الاجتماع:

1. تلاوة محضر الاجتماع السابق.
- اقترح رئيس الجلسة قراءة قرارات محضر الاجتماع السابق. وبعد موافقة الهيئة العامة وقراءة قرارات ووقائع الاجتماع السابق قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على ما ورد في المحضر السابق واعتماده.

2. الاستماع الى تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في 2017/12/31. اقترح رئيس الجلسة/السيد محمد علاوي دمج مناقشة هذا البند مع البند الرابع (وهو: مناقشة البيانات المالية عن السنة المنتهية في 2018/12/31). وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك. ثم قرأ السيد محمد علاوي/رئيس مجلس إدارة شركة أموال إنفست كلمة رئيس مجلس الإدارة.

3. الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات: قرأت الدكتورة ريم الاعرج تقرير مدقق الحسابات. ولم يكن هناك أي سؤال او استفسار حول التقرير.

4. مناقشة البيانات المالية للشركة لسنة المنتهية ب2017/12/31 والمصادقة عليها: فتح السيد محمد علاوي/رئيس الجلسة المجال لجميع المساهمين لمناقشة البيانات المالية عن السنة 2017. سأل المساهم ياسر عبدالكريم والذي يحمل 10200 سهم: أين ذهبت تحصيلات الأجور التي بلغت ما يقارب 10 مليون دينار من عام 2011 ولغاية 2018، وكيف تم صرفها؟ بين السيد محمد علاوي أن ما ورد في سؤال المساهم من معلومات سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فإن كل قرش دخل الشركة أو تم صرفه مدرج في البيانات المالية، وطلب من الدكتورة ريم الاعرج/ممثلة شركة التدقيق لعام 2017 أن الايرادات لعام 2017 تبلغ 1269473 دينار وهي صافي إيرادات الشركة وأنه لم تتم الإشارة الى أي تحفظ حول هذا المبلغ لان المدقق الخارجي قد تحقق بأن المبلغ دخل الى الشركة وفق الأصول ووفق المصاريف الواردة بالبيانات المالية التي تم التحقق من آلية صرفها. ثم سأل المساهم نفسه: هناك شيك آخر من عام 2012 موجود بالمحكمة بقيمة 166 ألف دينار أجور لشركة سرا من البنك الاردني الكويتي وبين صار؟ وأين ذكر صرف هذا الشيك بالتقرير السنوي لعام 2017؟ طلب رئيس الجلسة/السيد محمد علاوي من الدكتورة ريم الاعرج الإجابة فقالت: إن مبالغ الشيكات سواء المحصلة أو غير المحصلة لا تذكر البيانات المالية بصورة مفصلة شيك شيك، وإذا اراد تفاصيل عن شيك محدد فعليك مراجعة إدارة الشركة.

ثم قام المساهم ياسر عبدالكريم والذي يحمل 10 آلاف سهم بقراءة عدد كبير من الأسئلة. بين السيد رئيس الجلسة/السيد محمد علاوي بأن العديد من هذه الأسئلة التي طرحها المساهم الكريم تخص سنوات سابقة ولا تتعلق بأعمال الشركة لعام 2017 ولا ببياناتها المالية، وسواء كان الهدف من هذه الأسئلة هو المعرفة والاطلاع على أعمال الشركة أو الهدف مجرد التشكيك لوجود خلاف شخصي مع أحد السادة أعضاء مجلس إدارة شركة أموال إنفست، فإن الإجابة عنها موجودة في اجتماعات الهيئة العامة للسنوات السابقة، وبعضها قامت دائرة مراقبة الشركات بالتدقيق فيها أو بحثها. كما أضاف السيد محمد علاوي/رئيس الجلسة بأن المساهم ياسر عبدالكريم كان ممثل لشركة عضو في مجلس إدارة الشركة منذ عام 2015 ويعرف الإجابات الدقيقة لهذه الأسئلة وتوقيعه موجود على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي نوقشت هذه الموضوعات فيها بالتفصيل، ولو كان هناك أي مخالفة أو نقص من أي شخص أو عضو أو موظف لقمتم أنا شخصيا أو السيد ياسر طيبشات بإبلاغ الجهات الرقابية فورا. ولكن لم تظهر هذه الأسئلة والاتهامات إلا بعد أن قامت الشركة العضو في مجلس الإدارة (وهي شركة النزاهة لاستشارات التنمية البشرية) بتعيين ممثلا جديدا لها بدلا من السيد ياسر عبدالكريم خلال الشهر الماضي بالإضافة إلى أن المساهم ياسر عبدالكريم كان قد رشح نفسه لمنصب مدير عام للشركة، ولم يتم مجلس الإدارة باختياره في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/6/24 فبعد هذا التاريخ قام بإمطارنا بسيل من الأسئلة الاتهامية التي تضمنت معلومات مغلوطة أو غير صحيحة، كان آخرها حين قام بإرسال كتاب استقالته إلى مراقب عام الشركات ويدعي في كتابه أن هذه الأسئلة هي أسباب استقالته. وقد قامت الشركة بالرد على جميع النقاط التي أثارها بالمعززات والوثائق.

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الموجل للسنة المالية 2017

تاريخ الاجتماع: الأحد الموافق 2018/08/05 المكان: فندق جنيفيا، عمان - الأردن

كما قام بعض المساهمين بتسليم أوراق تتضمن بعض الأسئلة إلى الدكتور أيمن الشرايري/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات. وهنا وضع الدكتور أيمن أنه سیدرس هذه الأسئلة فما كان منها يتعلق بالموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع فسيتم إدراجها في المحضر والرد عليها، كما قال الدكتور أيمن الشرايري/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: إن باب مكتب عطوفة مراقب عام الشركات مفتوح لأي مراجع، وكل مساهم لديه أسئلة يمكنه مراجعة إدارة الشركة أولاً فإن لم يحصل على إجابة كافية من إدارة الشركة يستطيع مراجعة دائرة مراقبة الشركات، وهي التي ترشده إلى الإجراء السليم الذي يستطيع من خلاله الحصول على الإجابة وفق القانون وبالطرق الرسمية.

سأل المساهم جمال زهير العمد والذي يحمل 2,700,000 سهم عن فقرة المصاريف الإدارية والعمومية وبالتحديد عن بند اتعاب مهنية والتي تبلغ (356988) دينار؟ أجابه المدير المالي للشركة: أنه بخصوص الاتعاب المهنية والتي تبلغ (356988) دينار أنه من ضمنه (300000) دينار اتفاقية اتعاب مكتب المحاماة الموكل بالقضية رقم 2012/1479 والمبلغ المطالب به في القضية يزيد عن 66 مليون دينار، أما بخصوص (56988) دينار اتعاب متفرقة (استشارات قانونية بخصوص القضايا المقامة على الشركة).

وضع الدكتور قاسم النعواشي/المدير العام للشركة بأنه في القضية رقم 1479 والتي تبلغ قيمتها 66 مليون نسبة اتعاب مكتب المحاماة الموكل بالقضية 5% وعند حساب الاتعاب فإنها تزيد عن 3 مليون دينار، لذا تم قام مجلس الإدارة بالتفاوض مع مكتب المحاماة وتم التوصل إلى مبلغ مقطوع وهو ما يعادل 300000 دينار يتم تقسيطهم بصورة شهرية. وأن هذا المبلغ مقيد في البيانات المالية ولم يتم تسديد إلا جزء منه إلى مكتب المحاماة.

سأل المساهم السيد أحمد نوري المحاميد والذي يحمل 361271 سهماً أنه تم تعيين المحامي بقرار مجلس إدارة بتكليفك تعيين محامي متفرغ وأنت قمت بتعيين محامي شريك ومن نفس قرينك واعطيته حوافز وامتيازات تختلف عن جميع محامين الشركات، هل هذا صحيح أم لا؟ أجاب الدكتور قاسم النعواشي/المدير العام بأن المساهم نفسه الذي سأل قد تقدم بشكوى إلى نقابة المحامين حول هذا الموضوع، كما أن هناك قضية بالمحكمة وصدر فيها حكم، ولا يوجد أي مخالفة في الموضوع.

سأل السيد ياسر عبدالكريم والذي يحمل 10200 سهم: الميزانية تحتوي بند أن رئيس مجلس الإدارة حصل على مبلغ 25000 دينار رواتب خلال عام 2017 وهو من شهر 2017/6 بدولة الكويت؟ فكيف صرفت له هذه الرواتب. وقد أجاب السيد محمد العلاوي: سؤالك هذا ورد في الشكوى التي قدمتها إلى دائرة مراقبة الشركات وتم الرد عليه بالتفصيل، كما أنني لم أقم بصرف أي راتب أو توقيف أي راتب إلا بقرار من مجلس إدارة الشركة، وأنت أحدهم وعلى اطلاع تام بذلك وكل هذا موثق في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتي تبين أن ما ذكرت غير صحيح. بالإضافة إلى أن الدكتور قاسم النعواشي/المدير العام كان في إجازة بدون راتب ولكن كان يقوم بعمله كمدير عام غير متفرغ، ويتابع بصورة يومية أعمال الشركة خلال إجازته. وإذا كان لديك أي معلومات موثقة تبين خلاف ذلك فزودني بها كي أقوم بمحاسبة المقصر وأخذ القرار المناسب.

سأل المساهم السيد ياسر عبدالكريم والذي يحمل 10200 سهم: لقد ذهب برفقة الدكتور قاسم النعواشي إلى مكتب الدكتورة ريم الأعرج/ممثل شركة تدقيق الحسابات، وكان المقرر أن يتم عقد اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2018/04/29 وقال الدكتورة ريم بأن الميزانية تأخرت لأن الدكتور قاسم النعواشي كان مسافراً.

أجابت الدكتورة ريم الأعرج: أن هذا الكلام غير صحيح ولم يصدر عنها. كما أجاب رئيس الجلسة السيد محمد العلاوي قائلاً: كلامك غير صحيح لأنني أنا شخصياً من قمت بتأخير البيانات المالية لأنني وجدت بأن هناك العديد من التحفظات التي وردت في مسودة البيانات المالية تستطيع الإدارة التنفيذية للشركة توفير الإجابة الكافية عليها، وحيث أن مسؤولية مجلس الإدارة هو تقديم المعلومات

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للمؤجل للسنة المالية 2017

تاريخ الاجتماع: الأحد الموافق 2018/08/05 المكان: فندق جنيفيا، عمان - الأردن

لمدقق الحسابات لآظهار البيانات المالية بصورتها الصحيحة والواقعية، فقامت بتوقيف إصدار البيانات المالية لحين استكمال ما أمكن من المعلومات من البنوك وغيرها من الجهات ذات العلاقة. وبالفعل تمكنت إدارة الشركة من توفير المعلومات الكافية لتجاوز العديد من التحفظات. وفي مداخلة للمساهم بركات خليل والذي يحمل 445565 سهما قال: إن الأسئلة التي قدمت إلى دائرة مراقبة الشركات وإلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد كلفت الشركة بمبالغ كبيرة بدل أتعاب لجان تدقيق، علما بأن هذه التقارير كانت غير موضوعية وأود أن أخبركم بأن التقرير الأول الذي صدر عن دائرة مراقبة الشركات كان تقريراً مضللاً للعدالة، وقد بينت لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بأن هناك أسئلة لم يتم الإجابة عليها، وبناءً عليه تم تشكيل لجنة أخرى، وهذا دليل على أن أسئلتنا منطقية.

سأل المساهم معتصم عدنان والذي يحمل 29150 سهما، أنه تحت الإيضاح رقم 15 (مصاريف إدارية وعمومية) وتحديدًا تحت بند سفر وتنقلات الإدارة التنفيذية خصص لها 13000 دينار وإلى أي بلد سافروا؟ أجابت الدكتورة ريم الأعرج أنها تحققت من هذه المبالغ وأنه لا يوجد أي سفر خارج الأردن، وإنما هي بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة، كما بين السيد محمد علاوي أن اسم البند (بدل تنقلات وسفر) ولكن هو يعود لتنقلات أعضاء مجلس الإدارة فقط ولا يوجد سفر، وموجود تفصيل ذلك في الإيضاح رقم 18.

سأل المساهم أحمد برجاق والذي يحمل 50000 سهما إلى أي مرحلة وصلت التسويات مع السيد فايز الفاعوري؟ وما عكس أثرها على الشركة وعلى السهم؟ وأنه يجب علينا عدم إعطاء السيد فايز الفاعوري مهلة إضافية للماطلة؟ أوضح رئيس الجلسة السيد محمد العلاوي أن الشركة لا تملك أي عقد إيجار خلال عام 2018-2019 لأن ينتهي آخر عقد استثمار في عام 2019، وأن تنفيذ التسويات فيه مصلحة لجميع الأطراف، وقد نسب إلى الهيئة العامة بمنح السيد فايز الفاعوري مهلة محددة لتنفيذ التسويات، فقد قطع شوطاً جيداً في التحضير لتنفيذ التسويات، ولم يبق إلا أمور محدودة. وفي مداخلة للدكتور قاسم النعواشي قال فيها: أقترح التريث في هذا الموضوع، لأن قرار تحديد مهلة قرار غير بسيط ومصيري وأنه يجب دراسة أثره على استثمارية الشركة وعلى قضايا الشركة وعلى حقوق مساهمي الشركة، وأود أن أورد بعض الأسئلة على حضراتكم: في حال منحنا السيد فايز الفاعوري مهلة محددة، ثم انتهت المهلة قبل اتمام تنفيذ التسويات، وبعدها تم إلغاء التسويات، النتيجة الحتمية ستكون تحويل القضية إلى المحكمة، هل الشركة قادرة على الاستمرار في هذه الظروف؟ هل سنذهب إلى التفاوض على تسويات جديدة مع الفاعوري؟ وفي حال وقفنا اتفاقيات جديدة مع السيد فايز الفاعوري، فهل ستوافق النيابة العامة على النظر فيها مرة أخرى بعد أن فشل في تنفيذ التسويات السابقة؟ لذا، مصلحة الشركة والمساهمين والدائنين هو في تنفيذ التسويات كما هي وبشرطها الحالية، وأي قرار نتخذه الهيئة العامة ينبغي أن لا يؤثر على تنفيذها ولا يضع أي عقبات في طريق تنفيذها، فالتسوية مع السيد فايز الفاعوري ترتبط بها أربع اتفاقيات تسوية وكل اتفاقية شروط عديدة، وكل اتفاقية مرتبطة بأطراف مختلفة، ومن الناحية الإجرائية، لا يمكن تنفيذ اتفاقية بمعزل عن الاتفاقيات الأخرى، فتنفيذ الاتفاقيات الأربع لا بد أن يكون في جلسة واحدة. فتنفيذ اتفاقيات التسوية مع السيد فايز الفاعوري يتطلب العديد من الترتيبات التي تحتاج إلى وقت كافٍ، لذا أقترح أن تكون المهلة منطقية ومعقولة وتأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف وليس الهدف منها فقط توجيه ضغط على السيد فايز الفاعوري لتنفيذ التسويات.

كذلك، إذا انتهت المهلة ولم يتم تنفيذ التسويات وتم إلغاء اتفاقيات التسوية، فالبديل الوحيد هو انتظار قرار المحكمة. صحيح أن المتضرر الأكبر هو السيد فايز الفاعوري، ولكن أيضاً شركة أموال إنفسست ومساهموها سيتضررون لأنه لا أحد يستطيع أن يتوقع متى يصدر قرار المحكمة؟ ومتى سينفذ؟ وكم ستكون حصة أموال إنفسست في هذه الحالة؟

أموال انفست محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل للسنة المالية 2017

تاريخ الاجتماع: الأحد الموافق 2018/08/05 المكان: فندق جنيفيا، عمان - الأردن

ناقشت الهيئة العامة الفترة التي يجب اعطائها للسيد فايز الفاعوري لتنفيذ التسويات. وفي مداخلة للسيد جمال العمدة والذي يحمل 2700000 سهما قال فيها: إن هناك عطلة قضائية تنتهي بتاريخ 2018/08/31، وأنه يقترح اعطائه مهلة 45 يوما، وإذا لم ينفذ أن تعود القضية إلى المحكمة. اقترح المساهم بركات خليل والذي يحمل 445565 سهما منح الفاعوري 45 يوما فقط.

وبعد مناقشة مستفيضة لهذا الموضوع، قررت الهيئة العامة ما يلي:
"نظرا لتأخر تنفيذ التسويات مع السيد فايز الفاعوري والتي وقعت الشركة معه في عام 2014، وبما أن هذا التأخير يلحق أضرارا بالغة بالشركة والمساهمين والدائنين، وحيث أنه تم الإفراج عنه لغايات تنفيذ التسويات، ولم تنفذ لغاية تاريخ هذا الاجتماع، فقد قررت الهيئة العامة لشركة أموال انفست إمهال السيد فايز الفاعوري لتنفيذ التسويات حتى نهاية دوام يوم 2018/9/25 وذلك لتنفيذ كامل شروط اتفاقيات التسوية وملحقاتها، وإلا تعتبر جميع اتفاقيات التسوية لاغية وكأنها لم تكن، وتبلغ دائرة النائب العام الموقرة بذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وتكليف مجلس الإدارة بتنفيذ هذا القرار".

وفيما يتعلق بالبيانات المالية لعام 2017، سأل رئيس الجلسة/السيد محمد علاوي: هل يوجد أحد لديه اعتراض على البيانات المالية؟ أعلن بعض المساهمين اعتراضهم على البيانات المالية، وكانوا يحملون أسهما مجموعها (1702947) أي ما نسبته (14%) من الحضور.
"قررت الهيئة العامة المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2017/12/31 بالأغلبية حيث صوت مع القرار ما نسبته 86% من الحضور".

5. إبراء ذمة مجلس الإدارة:
"قررت الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بالأغلبية حيث صوت مع القرار 86% من الحضور بقانون".

6. انتخاب مدققي حسابات للسنة المالية المنتهية لعام 2018 وتحديد أتعابهم:
"قررت الهيئة العامة انتخاب السادة المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات/ زينات عادل الصيفي (إجازة رقم 431) مدققي حسابات للسنة المالية 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم".

7. تثبيت عضوية عضو مجلس الإدارة السيد سليم قموه:
"قررت الهيئة العامة تثبيت عضوية السيد سليم قموه في مجلس إدارة شركة أموال انفست".

واختتم رئيس الجلسة/السيد محمد علاوي الاجتماع شاكرًا جميع الحضور الكرام من المساهمين ومراقبي الشركات ومكتب التدقيق.

مندوب مراقب عام الشركات
الدكتور أيمن الشرايري

كاتب الجلسة
السيدة آية الذهبي

رئيس الجلسة
السيد محمد العلاوي